Sadaa Al-qalum Journal
مجلة صدى القلم
مجلة صدي القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية

رؤية مقترحة لتطوير أداء الجامعات الليبية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة
(دراسة ميدانية على كليات التربية بجامعة طرابلس)

Vision for Developing the Performance of Libyan Universities in Light of the Requirements of the Knowledge Economy
(A Field Study on the Faculties of Education at University of Tripoli)

د. منى سالم أحمد العوجزي
Dr Mona Salem Ahmed Al-Ojzi
قسم رياض الأطفال- كلية التربية جنزور- جامعة طرابلس
Department of Kindergarten, Faculty of Education – Janzour, University of Tripoli

استلام الورقة: 2026-04-22 قبول الورقة: 2026-05-20 نشر الورقة: 2026-06-02

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأسس النظرية والفكرية لتطوير أداء الجامعات في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وتشخيص واقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة المتمثلة في: البحث والتطوير والابتكار، والتعليم والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوكمة الجامعية، والكشف عن الفروق في تقديرات أفراد مجتمع الدراسة تبعًا لمتغيرات الرتبة الأكاديمية، والوظيفة الإدارية، وسنوات الخبرة، وصولًا إلى بناء رؤية مستقبلية مقترحة لتطوير أداء الجامعات الليبية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المتمثل في القيادات الأكاديمية بكليات التربية بجامعة طرابلس. وأظهرت النتائج تفاوت مستوى تحقق متطلبات اقتصاد المعرفة؛ إذ جاء مجال الحوكمة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.01)، يليه التعليم والتدريب بمتوسط (2.96)، ثم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمتوسط (2.93)، في حين جاء البحث والتطوير والابتكار في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.54).

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول واقع الأداء تعزى إلى متغيرات الرتبة الأكاديمية، والوظيفة الإدارية، وسنوات الخبرة.

الكلمات المفتاحية :اقتصاد المعرفة، تطوير الأداء الجامعي، البحث والتطوير والابتكار، التعليم والتدريب، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحوكمة الجامعية، الجامعات الليبية.

Abstract

This study aim to identify the theoretical and intellectual foundations for developing university performance in light of the requirements of the knowledge economy, and to examine the current performance of the Faculties of

Education at the University of Tripoli in relation to four key knowledge economy requirements: research, development and innovation; education and training; information and communication technology (ICT); and university governance. It also sought to identify whether statistically significant differences existed in respondents' perceptions according to academic rank, administrative position, and years of experience, and ultimately to develop a proposed future vision for improving the performance of Libyan universities in light of the requirements of the knowledge economy.

The study adopted the descriptive-analytical approach and employed a questionnaire to collect data from the study population, which consisted of academic leaders at the Faculties of Education, University of Tripoli. The findings revealed varying levels of achievement across the four dimensions. University governance ranked first, with a mean score of 3.01, followed by education and training with a mean of 2.96, information and communication technology with a mean of 2.93, while research, development and innovation ranked last, with a mean of 2.54.

The results further indicated that there were no statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) in respondents' perceptions of university performance attributable to academic rank, administrative position, or years of experience.

Keywords: Knowledge Economy; University Performance Development; Research, Development and Innovation; Education and Training; Information and Communication Technology; University Governance; Libyan Universities.

المقدمة:

يشهد العالم خلال الوقود الأخيرة تحولات متسارعة فرضتها الثورة المعرفية والتطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما نتج عنها من توسع في تطبيقات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، الأمر الذي أدى إلى إعادة تشكيل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت المعرفة المورد الاستراتيجي الأكثر تأثيرا في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للدول والمؤسسات ((OECD, 2023, UNESCO,2021). وفي هذا السياق، برز اقتصاد المعرفة بوصفة نموذجًا اقتصاديًا يقوم على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها في الابتكار وخلق القيمة المضافة، مستنِّدًا إلى الاستثمار في راس المال البشري، والبحث العلمي، والتطور التكنولوجي، بما يجعل المعرفة المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي والاجتماعي (توفيق، 2018) . وفي ظل هذا التحول نحو اقتصاد المعرفة، اصبحت الجامعات المؤسسات التعليمية التي تمثل المحرك الرئيس لإنتاج المعرفة وتطويرها وتوظيفها، باعتبارها البيئة التي تتكامل فيها عمليات التعليم والبحث العلمي والابتكار. ولم يُعد دور الجامعات يقتصر على إعداد

الكوادر البشرية ونقل المعرفة، بل امتد ليشمل إنتاج المعرفة الجديدة، وتعزيز الإبداع والابتكار، وبناء الشراكات مع مؤسسات المجتمع، والإسهام في معالجة القضايا التنموية، بما يعزز قدرتها على دعم التنمية المستدامة وتحقيق التنافسية الوطنية والدولية (UNESCO, 2021 ؛Cervantes, 2017)، ومن ثم، غدا تطوير أداء الجامعات ضرورة استراتيجية لضمان قدرتها على الاستجابة للتحولات المتسارعة، وتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة، والارتقاء بجودة مخرجاتها التعليمية والبحثية والمجتمعية (Schneegans, Straza, & Lewis, 2021).

وتؤدي الجامعات الليبية دورًا محوريًا لإعداد الكفايات الوطنية، وإنتاج المعرفة، ودعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها مؤسسات علمية يقع على عاتقها مسؤولية تطوير رأس المال البشري والإسهام في بناء مجتمع المعرفة. إلا أن التحولات المتسارعة التي يشهدها التعليم العالي عالميًا تفرض على هذه الجامعات تحديات متزايدة تتعلق بتطوير جودة التعليم، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، وتحديث البنية التكنولوجية، وتطبيق مبادئ الحوكمة الجامعية، بما يمكنها من الاستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والتميز المؤسسي (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2013؛ UNESCO, 2021). ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى تبني رؤى تطويرية تستند إلى أسس علمية ونتائج ميدانية، تُسهم في الارتقاء بأداء الجامعات الليبية وتعزيز قدرتها على مواكبة الاتجاهات العالمية في تطوير التعليم العالي.

وعلى الرغم من الاهتمام العالمي بتطوير أداء الجامعات في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وما قدمته الأدبيات من نماذج واستراتيجيات لتعزيز جودة التعليم والبحث العلمي والابتكار والحوكمة، فإن الاستفادة من هذه التوجهات ما تزال تمثل تحديًا أمام العديد من مؤسسات التعليم العالي في الدول النامية، ومنها الجامعات الليبية، التي أصبحت مطالبة بتطوير أدائها المؤسسي بما يواكب التحولات العالمية ويلبي متطلبات التنمية الوطنية. ومن هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى دراسة واقع أداء الجامعات الليبية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، والكشف عن جوانب القوة وفرص التحسين، وصولًا إلى بناء رؤية مستقبلية مقترحة تستند إلى نتائج ميدانية، بما يُسهم في دعم متخذي القرار وتعزيز جهود تطوير مؤسسات التعليم العالي الليبية.

مشكلة الدراسة: أصبح تطوير أداء الجامعات أحد المتطلبات الأساسية لمواكبة التحولات العالمية وتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها مؤسسات التعليم العالي في ليبيا لتطوير منظومتها التعليمية، فإنها ما تزال تواجه تحديات تتعلق بتطوير جودة التعليم، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتفعيل الحوكمة الجامعية، ما يعزز قدرتها على أداء، وظائفها الأكاديمية، والتنموية بكفاءة، وفاعلية. وعلى الرغم من أهمية نتائج بعض الدراسات وما قدمته من اسهامات علمية في تفسير العلاقة بين اقتصاد المعرفة وتطوير اداء مؤسسات التعليم العالي، فإنها اختلفت في أهدافها، ومجتمعاتها، وبيئاتها التطبيقية، كما ركزت على جوانب محددة من تطوير الأداء الجامعي، دون أن تقدم دراسة ميدانية تجمع بين التقويم واقع أداء كليات التربية والإفادة منها في تطوير أداء الجامعات الليبية. ومن هنا تتمثل الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها، من خلال الربط بين متطلبات اقتصاد المعرفة والواقع الميداني لكليات التربية بجامعة طرابلس بوصفها نموذجا للدراسة عن الجامعات الليبية، وصولًا إلى إعداد رؤية مستقبلية مقترحة تُسهم في تطوير أداء الجامعات الليبية، ودعم متخذي القرار في مؤسسات التعليم العالي. وبناء على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن

السؤال الرئيس الآتي: ما الرؤية المقترحة لتطوير أداء الجامعات الليبية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة في ضوء نتائج الدراسة الميدانية على كليات التربية بجامعة طرابلس؟

ويتفرع عنه التساؤلات التالية:

1- ما الأسس النظرية والفكرية لتطوير أداء الجامعات في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة؟

2 - ما واقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 05$ .0) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول واقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة تعزى إلى المتغيرات (الرتبة الاكاديمية، الوظيفة الادارية، سنوات الخبرة)؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

1-وضع رؤية مقترحة لتطوير أداء الجامعات الليبية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

2- تأصيل الأسس النظرية والفكرية لتطوير أداء الجامعات في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

3- تشخيص واقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.

4- تحليل الفروق ذات الدلالة الإحصائية في تقديرات أفراد مجتمع الدراسة لواقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، والتي تعزى إلى المتغيرات (الرتبة الأكاديمية، الوظيفة الادارية، سنوات الخبرة).

أهمية الدراسة: تتمثل فيما يلي:

1- إثراء الأدبيات العلمية العربية والليبية المتعلقة بتطوير أداء الجامعات في رؤى متطلبات اقتصاد المعرفة، من خلال تقديم معالجة علمية تجمع بين التأصيل النظري والدراسة الميدانية.

2- تشخيص واقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، بما يوفر بيانات علمية يمكن الاستناد إليها في تحديد جوانب القوة وفرص التحسين.

3- إفادة القيادات الجامعية وصناع القرار في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الليبية من نتائج الدراسة عند إعداد السياسات والخطط والبرامج الرامية إلى تطوير الأداء الجامعي.

4- فتح آفاق لدراسات مستقبلية تتناول تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة أو الإفادة من الرؤية المقترحة في بيئات جامعية أخرى.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية :كليات التربية التابعة لجامعة طرابلس (التربية جنزور، التربية القصر، التربية طرابلس).

الحدود البشرية :القيادات الأكاديمية بكليات التربية، والمتمثلة في:" عمداء الكليات، ووكلاء الشؤون العلمية، ورؤساء الأقسام العلمية".

-الحدود الزمنية :طُبقت الدراسة خلال العام الجامعي **2025- 2026م**

- مصطلحات الدراسة:

- اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy)

- التعريف الاصطلاحي: يعرف اقتصاد المعرفة بأنه نمط اقتصادي يعتمد على إنتاج المعرفة واكتسابها ونشرها وتوظيفها بوصفها المورد الرئيس لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، والبحث العلمي، والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات والمجتمعات (OECD, 1996).

-تطوير أداء الجامعات (University Performance Development)

-التعريف الاصطلاحي: يعرف تطوير أداء الجامعات بأنه عملية تطوير وتحسين مستمر تهدف إلى رفع كفاءة وفعالية الأداء الأكاديمي والإداري والبحثي للجامعة، من خلال تحسين جودة التعليم، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، وتطوير الحوكمة، وتوظيف التكنولوجيا، فيما يحقق جودة المخرجات، ويعزز القدرة التنافسية للمؤسسة الجامعية (UNESCO, 2021؛ Schneegans, Straza, & Lewis, 2021).

-الرؤية المقترحة (Proposed Vision)

- التعريف الاصطلاحي: تعرف الرؤية المقترحة" بأنها تصور استراتيجي يستند إلى تحليل الواقع واستشراف المستقبل، ويهدف إلى تحديد التوجهات والأولويات والآليات اللازمة لتحقيق التطوير والتحسين المؤسسي في ضوء الأهداف المنشودة." (Bryson, 2018).

الإطار النظري:

مفهوم اقتصاد المعرفة: شهد مفهوم اقتصاد المعرفة اهتماما متزايدا خلال العقود الاخيرة نتيجة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة التي جعلت المعرفة المورد الأكثر أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأصبحت القدرة على إنتاج المعرفة، ونشرها، وتوظيفها تمثل الأساس في تعزيز التنافسية وتحسين الأداء المؤسسي، متجاوزة في أهميتها عناصر الإنتاج التقليدية المتمثلة في رأس المال المادي والموارد الطبيعية، حيث غدت المعرفة المورد الاستراتيجي الرئيس في بناء الاتصالات الحديثة. (توفيق، 2018؛ OECD, 1996)

وفي السياق ذاته، يشير الهاشمي والغزاوي (2010) إلى أن اقتصاد المعرفة يمثل تحولًا في فلسفة التنمية؛ إذ أصبحت المعرفة المورد الأكثر قيمة مقارنة بعناصر الإنتاج التقليدية، وأصبح الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار والتقنية من أهم مرتكزات التنمية المستدامة، كما يؤكد بخاري (2018) أن نجاح اقتصاد المعرفة يرتبط بوجود بيئة تشجع انتاج المعرفة، وحماية الملكية الفكرية، وتحويل الأفكار والابتكارات إلى منتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية واجتماعية. وانطلاقًا من ذلك، لم يعد اقتصاد المعرفة يقتصر على امتلاك المعرفة أو إنتاجها، وإنما يشمل القدرة على إدارتها وتوظيفها وتحويلها إلى قيمة مضافة تُسهم في دعم الابتكار وتحقيق التنمية المستدامة. ومن هنا أصبحت مؤسسات التعليم العالي في صدارة المؤسسات المسؤولة عن إعداد رأس المال البشري، وإنتاج المعرفة، ونشرها وتطبيقها، وتعزيز الابتكار، وبناء الشراكات مع المجتمع، الأمر الذي جعل تطوير أداء

الجامعات أحد المتطلبات الأساسية للانتقال نحو اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية والقدرة التنافسية. (Cervantes, 2017؛ Markkula,)

متطلبات اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي: تمثل مؤسسات التعليم العالي أحد المرتكزات الرئيسة لاقتصاد المعرفة؛ إذ يقع على عاتقها إعداد رأس المال البشري، وإنتاج المعرفة، ونشرها، وتوظيفها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولم يعد دور الجامعات مقتصرًا على تقديم البرامج التعليمية وإعداد الخريجين، بل أصبح يمتد إلى دعم البحث العلمي، وتحفيز الابتكار، وتوظيف التقنيات الحديثة، وبناء شراكات فاعلة مع المجتمع ومؤسسات الإنتاج، بما يعزز قدرتها على المنافسة والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. (Cervantes, 2017 OECD, 2015)؛ ومن جانب آخر، توضح الأدبيات الدولية أن قدرة الجامعات على الإسهام في الاقتصاد المعرفي ترتبط بمدى نجاحها في دمج التعليم والبحث العلمي والابتكار ضمن منظومة مؤسسية متكاملة، وأن التحول نحو اقتصاد المعرفة يتطلب تطوير البنية الرقمية، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز البحث العلمي، ورفع كفاءة الحوكمة المؤسسية، وتوفير بيئة محفزة للإبداع والابتكار (World Bank, 2007 ؛OECD, 1996). وانطلاقا مما سبق، يمكن تحديد متطلبات اقتصاد المعرفة في مؤسسات التعليم العالي في أربع متطلبات رئيسة تمثل في الوقت نفسه الأبعاد التي اعتمدتها الدراسة الحالية في تقويم أداء الجامعات الليبية وهي: البحث والتطوير والابتكار، والتعليم والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوكمة الجامعية. وتمثل هذه المتطلبات منظومة متكاملة؛ إذ أن ضعف إحداها ينعكس سلبًا على كفاءة بقية المكونات، بينما يؤدي تكاملها إلى تعزيز جودة الأداء المؤسسي، وزيادة القدرة على إنتاج المعرفة، وتحقيق الميزة التنافسية للجامعات (Markkula, 2013؛ Cervantes, 2017؛ OECD, 2015).

وبناء على ذلك، ستتناول الدراسة هذه المتطلبات الأربعة بوصفها مجالات رئيسية لتطوير أداء الجامعات الليبية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وهي:-

أولًا: البحث والتطوير والابتكار: يُعد البحث العلمي والتطوير والابتكار من أهم مرتكزات اقتصاد المعرفة، إذ تعتمد الاقتصادات المعاصرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها في تطوير المنتجات والخدمات، ومعالجة المشكلات المجتمعية، وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، لم يعد دور الجامعات مقتصرا على نقل المعرفة وإعداد الخريجين، بل أصبح يشمل إنتاج المعرفة الجديدة، وتحويل نتائج البحوث العلمية إلى تطبيقات عملية تُسهم في خدمة المجتمع وتعزيز القدرة التنافسية للدولة (OECD, 2015؛ World Bank, 2007)

وعلى مستوى مؤسسات التعليم العالي بالجامعات الليبية، أوضحت دراسة البركي والمبسوط (2023) أن ضعف الاستثمار في البحث العلمي والابتكار يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي في ليبيا، كما أشارت دراسة حيدر وبطاح (2024) إلى أن البحث العلمي والابتكار يُعدان من أكثر المجالات احتياجًا للتطوير في الجامعات الليبية؛ ما يتطلب تبني سياسات جامعية داعمة للبحث العلمي، وتوفير التمويل الكافي، وتشجيع التعاون البحثي، وربط مخرجات البحث العلمي باحتياجات المجتمع وسوق العمل. واستنادًا إلى ما سبق، أن تطوير البحث العلمي والابتكار يمثل المدخل الرئيس لتطوير أداء الجامعات الليبية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، لم له من دور في تعزيز إنتاج المعرفة، ورفع جودة الأداء المؤسسي، وتنمية القدرات

البحثية، وتحقيق التكامل بين الجامعة والمجتمع، وهو ما ينسجم مع أحد الأبعاد الرئيسة التي اعتمدتها الدراسة الحالية في تقويم واقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس.

ثانيًا: التعليم والتدريب: يُعد التعليم والتدريب الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، إذ تعتمد المجتمعات المعاصرة على إعداد رأس مال بشري يمتلك المعارف والمهارات والقدرات اللازمة للإبداع والابتكار والتكيف مع المتغيرات المتسارعة. ولم يعُد هدف التعليم الجامعي يقتصر على نقل المعرفة إلى الطلبة، بل أصبح يتمثل في تنمية التفكير الناقد، ومهارات التعلم الذاتي، وحل المشكلات، والعمل الجماعي، والتعلم مدى الحياة، بما يمكن الخريجين من المنافسة في سوق العمل والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. (UNESCO, 2021؛OECD, 2015). واستنادًا إلى ما سبق، أن تطوير التعليم والتدريب يمثل أحد المحاور الرئيسة لتطوير أداء الجامعات الليبية، إذ يُسهم في إعداد كوادر بشرية قادرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها، ورفع جودة العملية التعليمية، وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات، وهو ما يتفق مع أحد الأبعاد الرئيسة التي اعتمدتها الدراسة الحالية في تقويم واقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس.

ثالثا: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أهم المرتكزات الأساسية لاقتصاد المعرفة، إذ أصبحت الوسيلة الرئيسة لإنتاج المعرفة وتنظيمها ونشرها واستثمارها، كما تُسهم في تحسين كفاءة المؤسسات التعليمية وتعزيز قدرتها على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة، ولم تعد الجامعة تقتصر في توظيفها للتكنولوجيا على الجوانب الإدارية فحسب، بل أصبحت تعتمد عليها في تطوير عمليات التعليم والتعلم، ودعم البحث العلمي، وإدارة المعرفة، وتعزيز التواصل الأكاديمي، وتوسيع فرص التعلم الإلكتروني والتعاون البحثي محليا ودوليا.(World Bank, 2021؛ Cervantes, 2017).

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بالتحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي، فإن الجامعات الليبية ما تزال تواجه العديد من التحديات المرتبطة بضعف البنية التحتية التقنية، وعدم كفاية خدمات الإنترنت، ومحدودية قواعد البيانات الإلكترونية، وضعف توظيف أنظمة المعلومات في العمليات التعليمية والإدارية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على جودة التعليم والبحث العلمي، ويحد من قدرة الجامعات على التفاعل مع التطورات العالمية في مجال اقتصاد المعرفة. كما أن ضعف الاستثمار في التقنيات الحديثة يقلل من فرص بناء بيئة جامعية قادرة على إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها بصورة فعالة، وهو ما يستدعي تبني سياسات واضحة لدعم التحول الرقمي وتطوير البنية التكنولوجية في الجامعات الليبية. (العوجزي، 2021؛ تقرير المركز الوطني لضمان الجودة، 2013).

رابعا: الحوكمة: تُعد الحوكمة الجامعية إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، لما تؤديه من دور محوري في تعزيز كفاءة الاداء المؤسسي، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية والمعرفية، ولم تعد الحوكمة تقتصر على وضع اللوائح والأنظمة المنظمة للعمل الجامعي، وإنما أصبحت إطارًا متكاملاً لإدارة الجامعات وفق معايير الجودة والتميز، بما يضمن تحقيق الرسالة الأكاديمية والبحثية والمجتمعية، ويعزز قدرتها على التكيف مع المتغيرات المحلية والعالمية.(Cervantes, 2017؛OECD, 2015). وعلى مستوى الجامعات الليبية، تؤكد التقارير الوطنية وجود

عدد من التحديات المرتبطة بالحوكمة الجامعية من أبرزها ضعف التخطيط الاستراتيجي، ومحدودية استقلالية الجامعات، وعدم كفاية نظم المتابعة والتقويم، وضعف الربط بين نتائج البحوث العلمية ومتطلبات التنمية، بالإضافة إلى محدودية الشراكات مع مؤسسات المجتمع والقطاع الخاص، وقد أشار تقرير المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية(2013) إلى الحاجة إلى تطوير الأنظمة الإدارية، وتفعيل آليات ضمان الجودة، وتعزيز كفاءة القيادات الجامعية، بما يُسهم في تحسين الأداء المؤسسي ورفع جودة مخرجات التعليم العالي، كما أكدت دراسة العوجزي(2021) أن تطوير الجامعات الليبية يتطلب بناء منظومة حوكمة حديثة تستند إلى التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المعرفة، والشراكة المجتمعية، والتحسين المستمر للأداء.

الدراسات السابقة

دراسة عبد السلام، زهرة الشريف، وبن إسماعيل، غادة جمال (2022): رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل" جامعة مصراتة انموذجًا.

هدفت إلى وضع رؤية مستقبلية لتطوير العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي الليبية وسوق العمل بما يُسهم في تحسين جودة المخرجات الجامعية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة مكونة من (30) فقره، طبقت على عينة بلغت (116) عضو هيئة التدريس بكليتي التربية والاقتصاد بجامعة مصراتة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع البرامج الأكاديمية ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل جاء بدرجة متوسطة، كما كشفت عن وجود قصور في الشراكة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، وأوصت الدراسة بتطوير البرامج الأكاديمية، وتعزيز التعاون مع مؤسسات سوق العمل، وبناء رؤية مستقبلية تُسهم في تحسين جودة التعليم العالي ورفع كفاءة مخرجاته.

- دراسة البركي، فتحية علي، والمبسوط، ربيعة عاشور(2023): و اقع قطاع التعليم في ليبيا كأحد ركائز الاقتصاد المعرفي: رؤية مستقبلية في ضوء التجارب الدولية"

هدفت إلى تشخيص واقع قطع التعليم في ليبيا في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي العالمية، والاستفادة من التجارب الدولية في بناء رؤية مستقبلية لتطويره، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى تحليل الوثائق والتقارير الدولية ومؤشرات البنك الدولي الخاصة بالاقتصاد المعرفي.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأخر ملحوظ في مؤشرات الاقتصاد المعرفي في ليبيا، وضعف التحول الرقمي، ومحمودية الاستثمار في البحث العلمي والابتكار، الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية وطنية لتطوير التعليم، وتعزيز الرقمنة، وربط الجامعات بمتطلبات الاقتصاد المعرفي، والاستفادة من الخبرات الدولية في تطوير مؤسسات التعليم العالي.

- دراسة حيدر، ريم عطية، وبطاح، أحمد محمد (2024): درجة الحاجة إلى تطوير أداء الجامعة الليبية في ضوء مؤشرات الريادة التنافسية للجامعات العالمية المتقدمة.

هدفت إلى التعرف على درجة الحاجة إلى تطوير أداء الجامعات الليبية في ضوء مؤشرات الريادة والتنافسية العالمية، والكشف عن المجالات الأكثر احتياجًا للتطوير، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات

من القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات الليبية. وأظهرت نتائج الدراسة أن مجالات البحث العلمي والابتكار، والتحول الرقمي، والشراكات الدولية، تعد من أكثر المجالات احتياجاً للتطوير، وأوصت بوضع خطط استراتيجية لتطوير الجامعات الليبية وفق مؤشرات الريادة والتنافسية العالمية، بما يعزز قدرتها على تحسين جودة الأداء وتحقيق التميز المؤسسي.

- **دراسة الأسود، محمد أحمد، وبن صالح، رضا علي (2024): دور الجامعات الليبية في إنتاج المعرفة ونقلها وتسويقها في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة.**

هدفت إلى التعرف إلى دور الجامعات الليبية في إنتاج المعرفة ونقلها وتسويقها في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، والكشف عن أهم التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في تفعيل وظائفها المعرفية، بما يُسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات والدراسات ذات الصلة بموضوع اقتصاد المعرفة ووظائف الجامعات. وأظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات الليبية ما زالت تواجه عدداً من المعوقات التي تحد من قدرتها على إنتاج المعرفة واستثمارها، ومن أبرزها محدودية التمويل المخصص للبحث العلمي، وضعف الشراكات مع القطاعين العام والخاص، وقصور آليات نقل وتسويق مخرجات البحوث العلمية، الأمر الذي ينعكس سلبا على دورها في تحقيق التنمية القائمة على المعرفة، كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير السياسات الجامعية الداعمة للبحث العلمي والابتكار، وتفعيل الشراكات مع القطاعات الإنتاجية، وإنشاء آليات مؤسسية لتسويق المعرفة والاستفادة من نتائج البحوث العلمية في خدمة المجتمع والتنمية.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث يُعد من أكثر المناهج استخداماً في البحوث التربوية والإدارية التي تهدف وصف الظواهر وتحليلها كما هي في الواقع، وتفسيرها في ضوء الادبيات العلمية.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات الأكاديمية بكليات التربية التابعة لجامعة طرابلس، والتي تمثل نموذجًا للجامعات الليبية، وشملت هذه القيادات (عمداء الكليات، ووكلاء الشؤون العلمية، ورؤساء الأقسام العلمية) في كليات التربية الثلاث. والبالغ عددهم (33) قيادة أكاديمية، موزعين على كلية التربية الثلاث بجامعة طرابلس، وبذلك فإن عينة الدراسة تمثل مجتمع الدراسة بالكامل.

جدول (1) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الكلية

الكلية	العدد	النسبة
التربية جنزور	10	%30.30
التربية القصر	11	%33.33
التربية طرابلس	12	%36.36
المجموع	33	%100

يوضح الجدول (1) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الكليات محل الدراسة، ويظهر أن جميع كليات التربية التابعة لجامعة طرابلس قد مُثلت في الدراسة، وهو ما يعزز شمولية البيانات ويضمن تمثيل مختلف البيئات الأكاديمية داخل الجامعة، بما يتيح تكوين صورة أكثر دقة عن واقع الاداء الجامعي بكليات التربية.

أداة الدراسة: اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات؛ وذلك لملاءمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها. وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين، حيث خُصص القسم الأول لجمع البيانات الأولية المتعلقة بخصائص أفراد مجتمع الدراسة، والمتمثلة في: الرتبة الأكاديمية، والوظيفة، وسنوات الخبرة، بينما تضمن القسم الثاني فقرات الاستبانة التي تقيس واقع أداء الجامعات الليبية في ضوء اقتصاد المعرفة. وقد تم قياس استجابات أفراد مجتمع الدراسة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي حيث أعُطيت البدائل الأوزان الآتية: (5) موافق بشدة، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق بشدة، وذلك بهدف تحديد درجة موافقة أفراد الدراسة على الاستبانة.

الصدق الظاهري (صدق المحكمين): تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في مجالات الإدارة التربوية والقياس والتقويم، بهدف إبداء آرائهم حول مدى ملاءمة الفقرات وصياغتها اللغوية، وانتمائها للمحاور التي تقيسها، ومدى شمولها لأبعاد الدراسة.

ثبات الأداة: للتحقق من الثبات ، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، يتضح من النتائج أن معاملات الثبات لجميع محاور الدراسة جاءت مرتفعة، حيث تتراوح قيم معامل ألفا كرنباخ بين **(0.871 - 0.923)**، بينما بلغ معامل الثبات الكلي للاستبانة **(0.961)** وهي قيم تفوق الحد الأدنى المقبول إحصائيا **(0.70)**، مما يدل على ارتفاع درجة الاتساق الداخلي بين فقرات الأداة، ويؤكد تمتعها بدرجة عالية من الثبات، الأمر الذي يجعلها مناسبة للتطبيق الميداني والاعتماد على نتائجها في تحقيق أهداف الدراسة.

عرض النتائج ومناقشتها:

إجابة التساؤل الأول: ما الأسس النظرية والفكرية لتطوير أداء الجامعات في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفة.؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم الرجوع إلى الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة باقتصاد المعرفة وتطوير أداء مؤسسات التعليم العالي. وقد أظهر التحليل أن التحول نحو اقتصاد المعرفة أحدث تغييرًا جوهريًا في فلسفة الجامعة وأدوارها؛ فلم يعد دورها مقتصرًا على نقل المعرفة وإعداد الخريجين، وإنما امتد إلى إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها، وتنمية رأس المال البشري، ودعم البحث العلمي والابتكار، وتوظيف التكنولوجيا، وبناء الشراكات مع المجتمع ومؤسسات الإنتاج، بما يُسهم في تحقيق التنمية وتعزيز القدرة التنافسية للجامعة, كما بينت الأدبيات أن تطوير أداء الجامعات في ظل اقتصاد المعرفة يقوم على التكامل بين التعليم والبحث العلمي والابتكار ضمن منظومة مؤسسية مترابطة، وهو ما يعبر عنه مفهوم مثلث المعرفة؛ إذ يرتبط نجاح الجامعة الحديثة بقدرتها على دمج هذه الوظائف وربطها باحتياجات المجتمع وسوق العمل وتحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية واجتماعية.

وفي ضوء تحليل الأدبيات والدراسات السابقة، أمكن تحديد الأسس النظرية والفكرية لتطوير أداء الجامعات في أربع مرتكزات رئيسية ومتكاملة، وهي: البحث والتطوير والابتكار، والتعليم والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوكمة الجامعية. وتمثل هذه المرتكزات منظومة متكاملة؛ إذ إن ضعف أحدها ينعكس على كفاءة بقية المكونات، في حين يُسهم تكاملها في تحسين جودة الأداء المؤسسي، وتعزيز إنتاج المعرفة، ورفع القدرة التنافسية للجامعات، وقد اعتمدت الدراسة الحالية هذه المرتكزات

بوصفها الأبعاد الرئيسية للتقويم واقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس وبناء الرؤية المقترحة. وتتمثل هذه الأسس في دعم البحث و التطوير و الابتكار بما يعزز إنتاج المعرفة وتطبيقها وربط نتائج البحوث باحتياجات المجتمع؛ وتطوير التعليم والتدريب من خلال تنمية رأس المال البشري، وتحديث البرامج و طرائق التدريس، وتعزيز التعلم المستمر وربط المخرجات باحتياجات سوق العمل؛ وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تطوير البنية الرقمية ودمج التقنيات الحديثة في التعليم والبحث والإدارة؛ فضلا عن تفعيل الحوكمة الجامعية القائمة على التخطيط الاستراتيجي، والشفافية، والمساءلة، والمشاركة في اتخاذ القرار، وكفاءة إدارة الموارد و الشراكات المؤسسية. وتؤكد الدراسات السابقة الواردة في البحث أهمية هذه المرتكزات في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي وتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة.

إجابة عن التساؤل الثاني: ما وقع أداء كليات التربية بجامعة طر ابلس كنموذج عن الجامعة الليبية في ضوء اقتصاد المعرفة؟

للإجابة عن هذا التساؤل، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة في ضوء اقتصاد المعرفة، من خلال أربع مجالات رئيسية هي:

أولا: مجال البحث والتطوير والابتكار:

جدول (2): يبين المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول مجال البحث والتطوير والابتكار.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	توفر الجامعة متطلبات البحث العلمي والتطوير من بيئة تحتية وموازنة كافية ومكتبة رقمية.	2.06	0.659	منخفضة
2	في صدر الجامعة مجالات علمية محكمة في مختلف التخصصات لصورة دورية منتظمة.	3.61	0.704	مرتفعة
3	تخوض سياسة البحث العلمي والتطبير في الجامعة على استر اتيجية معلنة.	2.70	1.015	متوسطة
4	تهتم الجامعة بالبحوث التي تعني لقضايا المجتمع الليبي واحتياجاته.	2.94	0.889	متوسطة
5	ينشر أعضاء هيئة التدريس أبحاثهم في مجلات علمية محكمة عالمية.	3.09	1.128	متوسطة
6	توفر الجامعة مناخًا علميًا لإنتاج المعرفة وتطويرها.	2.42	0.792	منخفضة
7	تشجع الجامعة الباحثين على المنافسة في مجال براءات الاختراع إقليميًا ودوليًا.	2.30	0.883	منخفض
8	تدعم الجامعة المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية الدولية.	1.97	0.883	منخفضة
9	توفر الجامعة حاضنات ابتكارية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس	2.09	0.843	منخفضة
10	تمنح الجامعة امتيازات لذوي الأفكار الإبداعية من منتسبيها	2.33	0.893	منخفضة
11	تنمي الجامعة مهارات أعضاء هيئة التدريس البحثية.	2.33	0.924	منخفضة
12	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على زيادة معدلات الإنتاج العلمي	2.61	0.864	متوسطة
13	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على تقديم الاستشارات	2.61	0.933	متوسطة

	البحثية			
14	يتـو افر عـدد كـافٍ مـن العـاملين بالبحـث والتطـوير والابتكـار في الجامعة.	2.39	0.864	منخفضة
15	يشارك القطاع الخاص في تمويل البحوث العلمية.	2.24	0.867	منخفضة
16	تنظم الجامعة المؤتمرات والندوات العلمية بصورة دورية.	2.97	0.883	متوسطة
17	تعقد الجامعة شراكات داخلية وخارجية مع المؤسسات البحثية الليبية والعربية والأجنبية.	3.03	0.810	متوسطة
18	يعد التعاون البحثي بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة من أولويات الجامعة	2.70	0.770	متوسطة
19	يوظف جزء من عوائد البحوث والاختراعات في ترقية البحث العلمي	2.00	0.791	منخفضة
	المتوسط العام	2.54	0.483	منخفضة

يبين جدول (2) أن المتوسط الحساب العام لمجال البحث والتطوير والابتكار بلغ (2.54)، بانحراف معياري قدره (0.483)، وهو ما يدل على أن مستوى تحقق هذا المجال جاء منخفضًا. وتعكس هذه النتيجة وجود قصور في البيئة المؤسسية الداعمة لإنتاج المعرفة والابتكار، على الرغم من توافر بعض الممارسات البحثية التقليدية. وقد تحصلت فقرة" اصدار الجامعة مجلات علمية محكمة بصورة دورية" على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.61) وبدرجة مرتفعة، مما يشير إلى اهتمام نسبي بالنشر العلمي وإتاحة قنوات محلية لنشر البحوث. كما جاءت فقرة" نشر أعضاء هيئة التدريس أبحاثهم في مجلات علمية وعالمية" بمتوسط (3.09)، ثم فقرة" عقد الشراكات مع المؤسسات البحثية بمتوسط (3.03)، وهما بدرجة متوسطة. وفي المقابل، جاءت فقرة" دعم المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية الدولية" المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.97)، تلتها فقرة" توظيف عوائد البحوث والاختراعات في ترقية البحث العلمي" بمتوسط (2.00) ثم فقرة " توفير البنية التحتية والموازنة والمكتبة الرقمية" بمتوسط (2.06). كما انخفضت متوسطات "الحاضنات الابتكارية، وبراءة الاختراع، والحوافز المقدمة للمبدعين، ومشاركة القطاع الخاص في التمويل". وتشير هذه النتائج إلى أن النشاط البحثي القائم يتركز بصورة أكبر في النشر الأكاديمي، دون أن يصاحبه دعم كافٍ للابتكار أو تحويل نتائج البحوث إلى منتجات وخدمات ذات قيمة تنموية واقتصادية.

ويمكن تفسير انخفاض هذا المجال بمحدودية التمويل المخصص للبحث العلمي، وضعف البنية التحتية البحثية، وقلة الحوافز الداعمة للإبداع وبراءات الاختراع، إلى جانب محدودية العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص، وقد أسهم ذلك في بقاء البحث العلمي أقرب إلى النشاط الأكاديمي المرتبط بالنشر والترقية، بدلًا من أن يصبح أداة لإنتاج المعرفة ومعالجة المشكلات التنموية. حيث تتفق جزئيا مع دراسة عمار (2020)، التي أظهرت ضعف الإنتاج العلمي الدولي والحاجة إلى تعزيز النشر والشراكات البحثية الدولية. يتضح مما سبق أن واقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في مجال البحث والتطوير والابتكار جاء(منخفضاً)، وأن أبرز نقاط القوة تمثلت في إصدار المجلات العلمية، بينما تركزت جوانب الضعف في التمويل، والبنية التحتية، والحاضنات الابتكارية، وبراءات الاختراع، ودعم المشاركة الدولية، والشراكة مع القطاع الخاص، وبناء عليه، يمثل هذا المجال أولوية رئيسية في بناء الرؤية المستقبلية المقترحة لتطوير أداء الجامعات الليبية.

ثانيا: مجال التعليم والتدريب

للإجابة عن الجزء المتعلق بواقع أداء كلية التربية بجامعة طرابلس في مجال التعليم والتدريب في ضوء اقتصاد المعرفة، حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة، كما يبين الجدول الآتي:

جدول (3): المتوسطات الحسابية للانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول مجال التعليم والتدريب.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	يتم اختيار أعضاء هيئة التدريس في الجامعة وفقا للمعايير الأكاديمية.	3.33	0.924	متوسطة
2	توفر الجامعة متطلبات عملية التعليم والتدريب.	2.79	0.857	متوسطة
3	تواكب المقررات الجامعية المتغيرات المعرفية والتكنولوجية.	3.12	0.960	متوسطة
4	يوجد في الجامعة العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مختلف مجالات المعرفة.	3.55	0.971	مرتفعة
5	تخدم التخصصات الجامعية للمجتمع وسوق العمل.	3.48	0.834	مرتفعة
6	تتطابق البرامج والمقررات الجماعية مع معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.	3.15	0.870	متوسطة
7	تستخدم المختبرات والمعامل بكفاءة في عملية التعليم والتدريب.	2.58	0.830	منخفضة
8	تسعى الجامعة إلى تنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيًا ومهاريًا.	2.39	0.933	منخفضة
9	يستخدم أعضاء هيئة التدريس الوسائل التقنية المتنوعة في عملية التعليم والتدريب.	3.03	0.918	متوسطة
10	توفر الجامعة نظامًا وظيفيًا مستقرًا للمتميزين من منتسبيها.	2.61	0.827	متوسطة
11	تطور الجامعة برامجها بصورة دورية.	2.85	0.939	متوسطة
12	تطور الجامعة قدرات منتسبيها كل في مجال اختصاصه	2.55	0.938	منخفضة
13	توفر الجامعة برامج تدريب ميداني في مختلف التخصصات	2.55	0.905	منخفضة
14	تسهم طرائق التدريس في استيعاب الطلبة للمقررات الدراسية	3.21	0.820	متوسطه
15	تنظم الجامعة برامج تدريبية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب	3.09	1.042	متوسطة
16	تمكن البرامج الطلبة من تطوير مهارات التفكير	3.09	0.843	متوسطة
17	تمكن البرامج الطلبة من المهارات التعلم الذاتي	3.06	0.747	متوسطة
18	تعزز الجامعة مفهوم التعلم المستمر	2.91	0.805	متوسطة
	المتوسط العام	2.96	0.585	متوسطة

يبين جدول (3) أن المتوسط الحسابي العام لمجال التعليم والتدريب بلغ (2.96) بانحراف معياري قدره (0.585)، وهو ما يدل على أن مستوى تحقق هذا المجال جاء متوسطًا وتشير هذه النتيجة إلى وجود مقومات تعليمية وأكاديمية يمكن البناء عليها إلا أنها لم تصل بعد إلى مستوى مرتفع يحقق متطلبات اقتصاد المعرفة بصورة متكاملة. فقد حصلت فقرة "توافر العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين" على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.55،)، تلتها فقرة "خدمة التخصصات الجامعية للمجتمع وسوق العمل" بمتوسط (3.48)، وكلتاهما بدرجة مرتفعة. ويعكس ذلك أن أبرز جوانب القوة في هذا المجال تتمثل في توافر الكفاءات الأكاديمية ووجود ارتباط نسبي بين بعض التخصصات واحتياجات المجتمع. كما جاءت فقرات "اختيار أعضاء هيئة

التدريس وفق المعايير الأكاديمية، ومطابقة البرامج لمعايير الجودة، ومواكبة المقررات للمتغيرات المعرفية والتكنولوجية، وتنمية مهارات التفكير والتعلم الذاتي"، ضمن المستوى المتوسط، وهو ما يدل على وجود اتجاه إيجابي نحو تطوير التعليم لكنه لا يزال جزئيا وغير مكتمل. وفي المقابل، جاءت فقرة" تنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيا ومهاريا"، في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.39)، تلتها فقرتا "تطوير قدرات منتسبي الجامعة وتوفير برامج التدريب الميداني" بمتوسط "2.55 "لكل منهما، ثم فقرة "كفاءة استخدام المختبرات والمعامل" بمتوسط (2.58). وتكشف هذه النتائج عن قصور في التنمية المهنية المستمرة، والتدريب العملي، والاستفادة من التجهيزات التعليمية، وهي عناصر أساسية في التعليم القائم على المعرفة.

ثالثا: مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

للإجابة عن الجزء المتعلق بواقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضوء اقتصاد المعرفة حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة، كما يبين الجدول التالي:

جدول (4): يبين المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	توفر الجامعة معامل حاسوب كافية للتعلم والبحث العلمي في الكليات	2.27	1.039	منخفضة
2	توجد في الجامعة قاعدة بيانات إلكترونية للبحوث والمراجع العلمية	2.94	1.233	متوسطة
3	يستخدم أعضاء هيئة التدريس الإنترنت بفاعلية في عمليتي التعليم والبحث	3.00	1.146	متوسطة
4	توفر الجامعة خدمة الإنترنت في جميع مر افقها	1.85	0.870	منخفضة
5	تتاح مصادر التعليم والتعلم الإلكتروني في جميع التخصصات	2.27	0.876	منخفضة
6	تمتلك الجامعة بو ابة إلكترونية تعليمية تفاعلية تسهل التواصل بين أطراف العملية التعليمية	3.12	1.111	متوسطة
7	تمتلك الجامعة موقعًا إلكترونيًا يتضمن قواعد بيانات معلوماتية محدثة عن أنشطتها	3.76	0.614	مرتفعة
8	يستخدم الطلبة الإنترنت في التعلم والبحث	3.58	0.614	مرتفعة
9	تنشر الجامعة مجلات إلكترونية علمية محكمة على موقعها	3.42	0.830	مرتفعة
10	توظف الجامعة أنظمة المعلومات في مجالات التدريس والبحث العلمي	2.94	0.933	متوسطة
11	تسير الجامعة عملياتها الإدارية والأكاديمية إلكترونيًا	3.03	0.951	متوسطة
	المتوسط العام	2.93	0.626	متوسطة

يبين جدول (4) أن المتوسط الحسابي العام لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بلغ (2.93)، بانحراف معياري قدره (0.626،) وهو ما يدل على أن مستوي تحقق هذا المجال جاء متوسطًا. وتعكس هذه النتيجة وجود بعض المظاهر الرقمية في كليات التربية، الا ان البنية التحتية التقنية لم تصل بعد إلى المستوي الذي يسمح بتحول رقمي متكامل ومتوازن. وقد حصلت فقرة "امتلاك الجامعة موقعا الكترونيا يتضمن قواعد بيانات معلوماتية محدثة عن أنشطتها" على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.76)، تلتها فقرة" استخدام الطلبة للإنترنت في التعلم والبحث" بمتوسط (3.58)، ثم فقرة" نشر المجلات الإلكترونية العلمية المحكمة على موقع الجامعة" بمتوسط (3.42)، وجميعها بدرجة مرتفعة. وتشير هذه النتائج إلى أن أبرز جوانب القوة تتمثل في الحضور الإلكتروني

ونشر المعلومات والمعرفة عبر المواقع الرقمية. كما جاءت فقرات " امتلاك بوابة الكترونية تعليمية تفاعلية، وتسيير العمليات الإدارية والأكاديمية إلكترونيا، واستخدام أعضاء هيئة التدريس للإنترنت، وتوظيف انظمة المعلومات في التدريس والبحث"، ضمن المستوى المتوسط، وهو ما يدل على وجود استخدام جزئي للتكنولوجيا لم يتحول بعد إلى منظومة رقمية مؤسسية متكاملة.

وفي المقابل، جاءت فقرة " توفير خدمة الإنترنت في جميع مرافق الجامعة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.85)، تلتها فقرتا "توفير معامل حاسوب كافية، وإتاحة مصادر التعليم والتعلم الإلكتروني في جميع التخصصات" بمتوسط (2.27) لكل منهما. ويكشف ذلك عن ضعف واضح في البنية التحتية التقنية الأساسية، رغم وجود مواقع وخدمات إلكترونية ظاهرة.

رابعاً: مجال الحوكمة

يوضح جدول(5) الإجابة عن الجزء المتعلق بواقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في مجال الحوكمة في ضوء اقتصاد المعرفة.

جدول (5) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول مجال الحوكمة في ضوء اقتصاد المعرفة.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافق
1	يوجد نظام داخلي عادل للجامعة في مجال الرواتب، والتعيين والترقية.	2.88	1.083	متوسطة
2	وجود نظام لتقييم أداء البرامج والكليات بالجامعة.	3.03	0.951	متوسطة
3	تنتهج الجامعة أسلوب الشفافية في أدائها المالي، والإداري، والتعليمي.	2.06	0.933	منخفضة
4	يوجد نظام متكامل في الجامعة لتقييم أداء كافة منتسبيها.	2.55	0.938	منخفضة
5	توجد لوائح تنظم الصلاحيات والمسؤوليات الإدارية والأكاديمية بالجامعة.	3.58	0.902	مرتفعة
6	تمتلك الجامعة نظاما للجودة لتسيير أنشطتها المختلفة.	3.21	1.053	متوسطة
7	تراعي الجامعة العدالة والموضوعية في تطبيق الأنظمة على كافة منتسبيها.	2.52	1.034	منخفضة
8	توجد خطة استراتيجية معلنة للجامعة.	3.36	0.994	متوسطة
9	تعمل القيادات الأكاديمية في الجامعة على تطوير علاقات أكاديمية بين الجامعة والجامعات المتميزة عالميا.	3.06	0.899	متوسطة
10	تضع الجامعة خطط وبرامج لخدمة المجتمع وتنميته.	3.58	0.663	مرتفعة
11	وجود مراكز خدمية تابعة للجامعة موجهة نحو وضع خطط تنموية للمجتمع.	3.06	0.827	متوسطة
12	يوجد في الجامعة ميثاق أخلاقي معلن	3.82	0.584	مرتفعة
13	وجود أليات واضحة للتنسيق والشراكة مع مؤسسات وشركات القطاع الخاص	3.09	0.805	متوسطة
14	يسود التعامل الديمقراطي بين إدارة الجامعة وجميع العاملين فيها.	2.76	0.830	متوسطة
15	وجود لوائح وتشريعات تشجع على الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية داخل المجتمع.	3.03	0.883	متوسطة
16	إشراك الجامعة كافة منتسبيها في وضع وتطوير الأنظمة كل فيما يخصه.	2.67	0.777	متوسطة
17	وجود نظام لربط الجامعة بمؤسسات الإنتاج وحاضنات المعرفة.	2.67	0.957	متوسطة
18	تسعى الجامعة لتطوير هيكلها التنظيمي	3.24	0.902	متوسطة
19	إشراك الجامعة بعض الخبرات والكوادر المتخصصة في لجان تطوير برامجها.	3.06	0.788	متوسطة
20	يضم مجلس الجامعة أعضاء من قطاعات مختلفة.	2.94	0.899	متوسطة
	المتوسط العام	3.01	0.565	متوسطة

تشير نتائج جدول (5) إلى أن المتوسط الحسابي العام لمجال الحوكمة بلغ (3.01)، بانحراف معياري قدره (0.564)، وهو ما يدل على أن مستوى تحقق هذا المجال جاء متوسطًا، ويُعد أعلى متوسط بين مجالات الدراسة الأربعة، الأمر الذي يعكس اهتمامًا

نسبيًا بتطبيق الجوانب التنظيمية والإدارية داخل كليات التربية بجامعة طرابلس، مع استمرار الحاجة إلى تطوير بعض الممارسات المرتبطة بالحوكمة الرشيدة. وأظهرت النتائج أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة المتعلقة "بوجود هيكل تنظيمي واضح يحدد الاختصاصات والمسؤوليات داخل الجامعة"، تلتها الفقرة الخاصة "بوضوح اللوائح والأنظمة المنظمة للعمل الجامعي"، ثم الفقرة المرتبطة" بتوزيع المسؤوليات وفق الاختصاصات"، وجميعها جاءت بدرجات مرتفعة أو متوسطة مرتفعة، مما يدل على أن الجوانب التنظيمية تمثل إحدى نقاط القوة في أداء الجامعة. وفي المقابل، جاءت أدنى المتوسطات في الفقرات المتعلقة "بمشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار، ووجود مؤشرات واضحة لتقويم الأداء المؤسسي، وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة بصورة مستمرة"، وهو ما يشير إلى أن تطبيق الحوكمة يتركز بصورة أكبر في الجانب التنظيمي، بينما لا تزال الجوانب المتعلقة بالمشاركة والشفافية والتقويم المؤسسي بحاجة إلى مزيد من التطوير.

ويمكن تفسير هذه النتائج بأن الجامعات الليبية تمتلك أطرًا تنظيمية ولوائح إدارية تحكم سير العمل، إلا أن التحول نحو الحوكمة الحديثة يتطلب تجاوز الجانب التنظيمي إلى ترسيخ ثقافة مؤسسية تقوم على الشفافية، والمساءلة، والمشاركة في اتخاذ القرار، وربط الأداء بمؤشرات قياس واضحة، وهي ممارسات لم تصل بعد إلى المستوى المأمول وفق متطلبات اقتصاد المعرفة.

إجابة التساؤل الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول واقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفة تعزى الى المتغيرات" الرتبة الأكاديمية، الوظيفة الإدارية، سنوات الخبرة"؟

- **أولا: الفروق وفق متغير الرتبة الأكاديمية:** صيغت الفرضية الصفرية على النحو الآتي:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع دراسة حول واقع أداء كليات التربية بجامع طرابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة تعز إلى متغير الرتبة الأكاديمية. ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (6): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة وفقا لمتغير الرتبة الأكاديمية.

المجال	قيمةF	مستوى الدلالة(Sig.)	الدلالة الإحصائية
البحث والتطوير والابتكار	3.162	0.057	غير دالة
لتعليم والتدريب	1.473	0.245	غير دالة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1.196	0.317	غير دالة
الحوكمة	0.582	0.565	غير دالة
الدرجة الكلية	1.869	0.172	غير دالة

تشير نتائج الجدول (6) إلى عدم وجود فروق ذا دلالة إحصائية تعز إلى متغير الرتبة الأكاديمية في جميع مجالات الدراسة وفي الدرجة الكلية؛ أتجاء جميع قيم مستوى الدلالة أكبر من (0.05). ففي مجال البحث والتطوير والابتكار بلغت قيمة (F=3.162) عند مستوى دلالة (0.057)، وفي التعليم والتدريب بلغت (F=1.473) عند مستوى دلالة(0.245) ، wealthy تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات بلغت (F=1.196)عند مستوى دلالة (0.317)، وفي الحوكمة بلغت (F=0.582) عند مستوى دلالة (0.565). كما بلغت قيمة (F) للدرجة الكلية (1.869) عند مستوى دلالة.(0.172) وبناء عليه، تقبل الفرضية الصفرية، بما يعني أن تقديرات أفراد مجتمع الدراسة لواقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة لا تختلف باختلاف الرتبة الأكاديمية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن أعضاء هيئة التدريس، باختلاف رتبهم الأكاديمية، يعملون داخل بيئة جامعية واحدة ويخضعون لظروف أكاديمية وتنظيمية وتقنية متقاربة؛ ومن ثم فإنهم يدركون جوانب القوة والقصور في أداء الكليات بصورة متقاربة. كما يشير ذلك إلى أن مستوى تحقق متطلبات اقتصاد المعرفة يمثل **واقعا مؤسسيا عاما** أكثر من كونه مرتبطا بالرتبة الأكاديمية للفرد.

- **ثانيا: الفروق وفق متغير الوظيفة الإدارية:** صيغت الفرضية صفرية على النحو الآتي:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع دراسة حول واقع أداء كلية التربية وجامعة طرابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة تعدى إلى متغير الوظيفة الإدارية. وقد استخدم تحليل التباين الأحادي لاختبار الفرضية.

جدول(7): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة وفقا لمتغير الوظيفة الإدارية.

المجال	قيمةF	مستوى الدلالة(Sig.)	الدلالة الإحصائية
البحث والتطوير والابتكار	0.994	0.382	غير دالة
التعليم والتدريب	0.526	0.776	غير دالة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1.056	0.360	غير دالة
الحوكمة	1.778	0.186	غير دالة
الدرجة الكلية	1.297	0.288	غير دالة

يتضح من الجدول (7) أن جميع مستويات الدلالة الإحصائية جاءت أكبر من (0.05)، حيث بلغت في البحث والتطوير والابتكار (0.382)، وفي التعليم والتدريب (0.776)، وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (0.360)، وفي الحوكمة (0.186)، كما بلغت للدرجة الكلية (0.288). وبذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد مجتمع الدراسة تعزى إلى الوظيفة الإدارية. وبناءً عليه، تُقبل الفرضية الصفرية، بما يدل على أن اختلاف الموقع الإداري للقيادات الأكاديمية لم يؤدِّ إلى اختلاف جوهري في تقديراتهم لواقع أداء الكليات في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. ويمكن تفسير ذلك بأن القيادات الأكاديمية، رغم اختلاف وظائفها الإدارية، تعمل ضمن البناء التنظيمي نفسه وتتأثر بالسياسات والإمكانات والتحديات المؤسسية ذاتها، مما يؤدي إلى تقارب تصوراتها بشأن واقع البحث والابتكار والتعليم، والتدريب، والتحول الرقمي، والحوكمة. ويعزز ذلك أن مجتمع الدراسة شمل مختلف الفئات القيادية، بما يتيح رؤية شاملة للواقع المؤسسي للكليات.

- **ثالثًا: الفروق وفق متغير سنوات الخبرة:** صيغت الفرضية الصفرية على النحو الآتي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول و اقع أداء كليات التربية بجامعة طر ابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة تعزى إلى متغير سنوات الخبرة. وقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي لاختبار هذه الفرضية.

جدول (8): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في و اقع أداء كليات التربية بجامعة طر ابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة وفقًا لمتغير سنوات الخبرة.

المجال	قيمةF	مستوى الدلالة(.Sig)	الدلالة الإحصائية
البحث والتطوير والابتكار	0.363	0.699	غير دالة
التعليم والتدريب	0.381	0.686	غير دالة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	0.096	0.909	غير دالة
الحوكمة	0.002	0.998	غير دالة
الدرجة الكلية	0.040	0.961	غير دالة

تشير النتائج جدول (8) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى سنوات الخبرة في جميع مجالات الدراسة؛ إذ بلغت قيمة (F) في البحث والتطوير والابتكار (0.363) عند مستوى دلالة (0.699)، وفي التعليم والتدريب (0.381) عند مستوى دلالة (0.686)، وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (0.096) عند مستوى دلالة (0.909)، وفي الحوكمة (0.002) عند مستوى دلالة (0.998)، كما بلغت قيمة (F) للدرجة الكلية (0.040) عند مستوى دلالة (0.961). وجميع هذه القيم أعلى من مستوى الدلالة المعتمد.(0.05) .

وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الصفرية، بما يعني أن تقديرات أفراد مجتمع الدراسة لواقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة لا تختلف باختلاف سنوات الخبرة. وقد خلصت الدراسة الميدانية نفسها إلى أن هذه النتيجة تعكس تجانسًا في وجهات نظر أفراد المجتمع بغض النظر عن خبراتهم المهنية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الخبرة المهنية، رغم اختلاف مدتها، لم تكن عاملًا مؤثرًا في إدراك واقع الأداء الجامعي؛ فالقيادات الأكاديمية تتعامل مع الظروف المؤسسية والإمكانات والتحديات نفسها. وتكتسب هذه النتيجة أهمية إضافية في ضوء أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة لديهم خبرة تزيد على (12) سنة بنسبة (60.6%)، وهو ما يشير إلى أن تقديرات الدراسة تستند بدرجة كبيرة إلى خبرات طويلة في العمل الجامعي.

يتضح من النتائج السابقة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة حول واقع أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة تعزى إلى أي من متغيرات الرتبة الأكاديمية أو الوظيفة الإدارية أو سنوات الخبرة . وهذا يشير إلى وجود درجة مرتفعة من التجانس في تقديرات القيادات الأكاديمية لواقع الأداء، وأن أوجه القوة والقصور التي كشفت عنها الدراسة تمثل خصائص مرتبطة بالواقع المؤسسي للكليات محل الدراسة أكثر من ارتباطها بالخصائص الأكاديمية أو الوظيفية أو المهنية للمستجيبين.

رابعًا: ما الرؤية المقترحة لتطوير أداء الجامعات الليبية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة استنادًا إلى نتائج الدراسة الميدانية والأدبيات ذات الصلة؟

أولًا: منطلقات ومرتكزات الرؤية المستقبلية المقترحة: تنطلق الرؤية المستقبلية المقترحة لتطوير أداء الجامعات الليبية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة من نتائج الدراسة الميدانية، وما أسفر عنه الإطار النظري والدراسات السابقة من مؤشرات تؤكد ضرورة تطوير أداء الجامعات من خلال منظومة متكاملة تشمل البحث والتطوير والابتكار، والتعليم والتدريب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوكمة الجامعية.

ثانيًا: أهداف الرؤية المستقبلية المقترحة:

1.تعزيز قدرات الجامعات في مجال البحث والتطوير والابتكار.

2.تطوير منظومة التعليم والتدريب وتنمية رأس المال البشري.

3.تعزيز التحول الرقمي وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4.تطوير منظومة الحوكمة الجامعية.

5.تعزيز التكامل بين التعليم والبحث العلمي والابتكار والتكنولوجيا والحوكمة.

6.تعزيز ارتباط الجامعات الليبية بالمجتمع وسوق العمل وقطاعات الإنتاج.

ثالثًا: مجالات الرؤية المستقبلية المقترحة وآليات تطويرها: تقوم الرؤية المستقبلية المقترحة على أربع مجالات رئيسة تمثل متطلبات اقتصاد المعرفة التي اعتمدتها الدراسة وهي:

1- مجال البحث والتطوير والابتكار :تخصيص موارد مالية أكثر استدامة للبحث العلمي؛ تطوير المعامل والمختبرات والبنية التحتية البحثية؛ إنشاء ودعم الحاضنات ومراكز الابتكار؛ وضع آليات مؤسسية لتشجيع الباحثين على تسجيل براءات الاختراع وتحويل نتائج البحوث إلى تطبيقات عملية؛ دعم مشاركة أعضاء هيئة التدريس والباحثين في المؤتمرات والمشروعات البحثية الدولية.

2- مجال التعليم والتدريب: المراجعة الدورية للبرامج والمقررات في ضوء التطورات المعرفية والتكنولوجية؛ ربط البرامج والتخصصات بصورة أكبر باحتياجات سوق العمل؛ تطوير برامج التنمية المهنية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس؛ تعزيز التدريب العملي والميداني للطلبة؛ رفع كفاءة استخدام المختبرات والمعامل؛ تنمية مهارات التفكير والتعلم الذاتي لدى الطلبة؛ توظيف التكنولوجيا في التعليم والتدريب؛ وتوسيع الشراكات مع المؤسسات المهنية والإنتاجية بما يعزز الجانب التطبيقي للبرامج الجامعية.

3- مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تطوير شبكات الإنترنت ورفع كفاءتها واستقرارها؛ زيادة عدد معامل الحاسوب وتجهيزها بالتقنيات المناسبة؛ توفير قواعد البيانات والمكتبات ومصادر التعلم الإلكترونية؛ تطوير المنصات التعليمية والخدمات الجامعية الرقمية؛ تدريب أعضاء هيئة التدريس والطلبة والكوادر الإدارية على الاستخدام الفعال للتكنولوجيا؛ توسيع توظيف التقنيات الرقمية في التدريس والبحث والإدارة؛ وإنشاء نظم معلومات متكاملة تدعم اتخاذ القرار وإدارة المعرفة داخل الجامعة.

4- مجال الحوكمة الجامعية: تفعيل التخطيط الاستراتيجي وربطه بالأهداف والأولويات المؤسسية؛ تطوير نظم تقويم الأداء المؤسسي والفردي وفق مؤشرات واضحة؛ تعزيز الشفافية والمساءلة والعدالة في تطبيق اللوائح؛ توسيع مشاركة أعضاء هيئة

التدريس وأصحاب المصلحة في اتخاذ القرار؛ دعم استقلالية الجامعة بما يتناسب مع الأطر التشريعية المنظمة؛ تطوير نظم ضمان الجودة والتحسين المستمر؛ رفع كفاءة القيادات الأكاديمية والإدارية؛ وتوسيع الشراكات المؤسسية مع المجتمع والقطاع الخاص.

رابعًا: متطلبات تنفيذ الرؤية المستقبلية المقترحة:-

المتطلبات التشريعية والتنظيمية: يتطلب تنفيذ الرؤية تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية بما يوفر قدرًا مناسبًا من المرونة والاستقلالية للجامعات، ومراجعة اللوائح والأنظمة المنظمة للعمل الجامعي بما يتلاءم مع متطلبات اقتصاد المعرفة، مع تحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات، وتفعيل التخطيط الاستراتيجي ونظم المتابعة وتقويم الأداء وضمان الجودة.

2- المتطلبات البشرية: تتمثل في توفير الكفاءات البشرية القادرة على التعامل مع متطلبات اقتصاد المعرفة، وتنمية قدرات القيادات الأكاديمية والإدارية وأعضاء هيئة التدريس والكوادر المساندة من خلال برامج تدريب وتنمية مهنية مستمرة، إلى جانب تطوير المهارات الرقمية والبحثية والابتكارية.

3- المتطلبات المالية والبحثية: يتطلب تنفيذ الرؤية توفير مصادر تمويل كافية ومستدامة لدعم البحث العلمي والتطوير والابتكار، وتخصيص الموارد اللازمة لتحديث المختبرات والمعامل والمراكز البحثية، ودعم الباحثين والمشروعات البحثية ذات الأولوية التنموية.

4- المتطلبات التقنية والرقمية: تتمثل في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين جودة واستمرارية خدمات الإنترنت، وتوفير معامل الحاسوب والأجهزة والبرمجيات الحديثة، وتوسيع قواعد البيانات والمكتبات ومصادر التعلم الإلكترونية.

5- متطلبات المتابعة والجودة والتقويم: يتطلب نجاح الرؤية وجود نظام مؤسسي مستمر للمتابعة والتقويم، يستند إلى مؤشرات أداء محددة لقياس مدى التقدم في تنفيذ أهداف الرؤية في المجالات الأربعة، مع إجراء مراجعات دورية للنتائج وتحديد جوانب القوة والقصور واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

خامسًا: آليات تنفيذ الرؤية المستقبلية المقترحة: يتطلب تنفيذ الرؤية المقترحة تبني مجموعة من الآليات الإجرائية التي تضمن الانتقال التدريجي والمنظم من الواقع الحالي إلى الأداء الجامعي المنشود في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة وفق الآتي:

1- تشكيل لجنة عليا لتطوير الأداء الجامعي: تُشكل على مستوى الجامعة لجنة مختصة بتطوير الأداء في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، تضم ممثلين عن القيادات الأكاديمية والإدارية، وأعضاء هيئة التدريس، ووحدات الجودة والبحث العلمي وتقنية المعلومات، وتتولى إعداد الخطة التنفيذية للرؤية، وتحديد الأولويات والمسؤوليات، والتنسيق بين الكليات والوحدات المختلفة، ومتابعة مراحل التنفيذ.

2- إعداد خطة تنفيذية مرحلية: تُترجم الرؤية إلى خطة تنفيذية مرحلية تتضمن أهدافًا محددة، وبرامج ومشروعات قابلة للتنفيذ، وجدولًا زمنيًا، والجهات المسؤولة، والموارد المطلوبة، ومؤشرات قياس الإنجاز. ويراعى عند ترتيب الأولويات البدء

بالمجالات التي أظهرت الدراسة فيها مستوى أكبر من القصور، وفي مقدمتها البحث والتطوير والابتكار، مع الاستمرار في تطوير بقية المجالات بصورة متكاملة.

3- تطوير منظومة البحث العلمي والابتكار: يتم إعداد برامج تنفيذية لرفع كفاءة البحث والتطوير والابتكار، من خلال تحديد الأولويات البحثية المرتبطة باحتياجات المجتمع والتنمية، وتطوير البنية التحتية البحثية، ودعم الحاضنات والابتكار وبراءات الاختراع، وتشجيع المشاركة البحثية الدولية، وإيجاد قنوات للشراكة والتمويل مع القطاعين العام والخاص.

4- تنفيذ برامج مستمرة لتطوير التعليم والتدريب: تتضمن هذه الآلية المراجعة الدورية للبرامج والمقررات الجامعية، وإعداد خطط للتنمية المهنية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس، وتطوير أساليب التدريس والتقويم، وتعزيز التدريب العملي والميداني، وتنمية مهارات التعلم الذاتي والتفكير لدى الطلبة، وربط البرامج الأكاديمية بصورة أكبر باحتياجات المجتمع وسوق العمل.

5- تنفيذ خطة للتحول الرقمي الجامعي: تُعد خطة مرحلية للتحول الرقمي تتضمن تطوير شبكة الإنترنت والبنية التحتية التقنية، وتحديث معامل الحاسوب، وتوسيع مصادر التعلم الإلكتروني وقواعد البيانات، وتطوير الخدمات والمنصات الرقمية، وتدريب الموارد البشرية على استخدامها، وربط الأنظمة الأكاديمية والإدارية والبحثية إلكترونيًا.

6- تفعيل الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي: تُراجع الهياكل واللوائح والإجراءات الجامعية بصورة دورية، مع تطوير نظم واضحة للشفافية والمساءلة والمشاركة في اتخاذ القرار، وتفعيل نظم تقييم الأداء وضمان الجودة، وربط الخطط والقرارات الجامعية بالمؤشرات والنتائج.

آلية المتابعة والتقويم

تقترح الرؤية أن تتم عملية المتابعة والتقويم بصورة دورية من خلال الجهات والوحدات المختصة بالجامعة، بحيث تتم مقارنة مستوى الأداء الفعلي بالأهداف المحددة في الخطة التنفيذية، وإعداد تقارير دورية توضح ما تحقق من إنجازات وما ظهر من معوقات وفرص للتحسين، ثم الاستفادة من نتائج التقويم في تعديل الخطط والبرامج وتوجيه الموارد واتخاذ القرارات اللازمة للتحسين المستمر.

التوصيات

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، وما كشفت عنه الدراسة الميدانية من جوانب قوة وفرص للتحسين في أداء كليات التربية بجامعة طرابلس في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، وفي إطار الرؤية المستقبلية المقترحة يوصي البحث بما يلي:

1. تبني استراتيجية مؤسسية واضحة للتحول نحو اقتصاد المعرفة في الجامعات الليبية، تتكامل فيها سياسات التعليم والبحث العلمي والابتكار والتحول الرقمي والحوكمة، وترتبط بأهداف التنمية واحتياجات المجتمع وسوق العمل.

2- إعطاء أولوية لتطوير البحث العلمي والابتكار وزيادة الاستثمار فيهما، من خلال توفير التمويل والبنية البحثية المناسبة، ودعم الحاضنات الابتكارية وتشجيع تسجيل براءات الاختراع وتحويل نتائج البحوث إلى تطبيقات عملية.

3- تعزيز الشراكات البحثية والمؤسسية مع القطاعين العام والخاص والجامعات ومراكز البحث المحلية والدولية، بما يسهم في تمويل المشروعات البحثية، وتبادل الخبرات، وتوظيف نتائج البحوث في معالجة المشكلات المجتمعية والتنموية.

المقترحات

1- إجراء دراسة مماثلة على جامعات ليبية أخرى؛ للتحقق من مدى اختلاف واقع تطبيق متطلبات اقتصاد المعرفة باختلاف الجامعات والبيئات المؤسسية، وإتاحة إمكانية المقارنة بين نتائجها ونتائج الدراسة الحالية .

2- إجراء دراسة تقويمية لواقع البحث والتطوير والابتكار في الجامعات الليبية، تتناول بصورة أكثر عمقًا معوقات التمويل والابتكار والحاضنات البحثية وبراءات الاختراع والشراكة مع القطاع الخاص؛ نظرًا لما أظهرته الدراسة الحالية من أن هذا المجال يمثل الحلقة الأكثر حاجة إلى التطوير.

3- دراسة واقع التحول الرقمي وأثره في تطوير الأداء الجامعي في الجامعات الليبية، مع التركيز على البنية التحتية التقنية، ومصادر التعلم الإلكتروني، والكفايات الرقمية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة.

المصادر والمراجع

- أولًا: المراجع العربية

أبو عامر، فاتنة، والمعافا، محفوظ علي محمد. (2021). واقع البحث والابتكار بالجامعات العربية في ضوء اقتصاد المعرفة: الجامعات اليمنية نموذجًا. المجلة العربية للنشر العلمي، (38)، 371–385.

- حيدر، ريم عطية، وبطاح، أحمد محمد. (2024). درجة الحاجة إلى تطوير أداء الجامعات الليبية في ضوء مؤشرات الريادة التنافسية لجامعات العالم المتقدم. المجلة التربوية الأردنية، 9(4، ملحق 1)، 49–73.

- الحدراوي، حامد كريم، وعباس، رافد حميد، وكاظم، كريم لطيف. (2022). نمذجة العلاقة بين استراتيجيات التعليم الإلكتروني وإدارة المعرفة وأثرها في الأداء الجامعي لما بعد أزمة كورونا. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 18(عدد خاص)، 1361–1378. https://doi.org/10.36325/ghjec.v18i00.14976

- عبد السلام، زهرة الشريف، وبن إسماعيل، غادة جمال. (2022). رؤية مستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل: جامعة مصراتة أنموذجًا. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 20(20)، 288–315.

- عبد المولى، عبير. (2022). أثر التعليم العالي بالجامعات الليبية على سوق العمل. مجلة شروس العلمية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدوري الثالث لكلية التربية–جامعة نالوت.

- عبد المنعم، هناء حسين محمد، وسالم، إيمان زكي أحمد. (2022). مسارات تطوير حاضنات الأعمال بالجامعات المصرية لتعزيز ميزتها التنافسية: دراسة استشرافية. مجلة التربية (جامعة الأزهر)، 41(193، ج3)، 325–401. https://doi.org/10.21608/jsrep.2022.238286

- العوجزي، منى سالم أحمد. (2021). براجماتية برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية في ضوء الاتجاهين الوظيفي والتمكين البيداغوجي المعرفي [أطروحة دكتوراه، جامعة الزاوية].

- فره، محي الدين محمد، والرويمي، دياب، وجليد، أشرف. (2021). واقع السياسات التعليمية بالجامعات الليبية ودورها في تحقيق مجتمع المعرفة: جامعة المرقب نموذجًا. مجلة العلوم البحتة والتطبيقية، 20(3)، 36–48. https://doi.org/10.51984/jopas.v20i3.1164
- الفقهاء، سام، ونور، عبد الناصر إبراهيم. (2022). أداء مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من منظور استراتيجي: التحديات والحلول الممكنة. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 42(2)، 1–12. https://doi.org/10.36024/1248-042-002-001
- المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. (2013). تقرير الزيارات الاستطلاعية على الجامعات الليبية الحكومية.
- الأسود، محمد أحمد، وبن صالح، رضا علي. (2024). دور الجامعات الليبية في نقل وتسويق المعرفة. مجلة الدراسات الاقتصادية، 7(2). https://doi.org/10.37375/esj.v7i2.2963

Foreign References

- Allinson, R., Izsak, K., & Griniece, E. (2012). Catalysing innovation in the knowledge triangle. Technopolis Group / European Institute of Innovation and Technology.
- Bryson, J. M. (2018). Strategic planning for public and nonprofit organizations: A guide to strengthening and sustaining organizational achievement (5th ed.). Wiley.
- Cervantes, M. (2017). Higher education institutions in the knowledge triangle. Foresight and STI Governance, 11(2), 27–42. https://doi.org/10.17323/2500-2597.2017.2.27.42
- Lassnigg, L., Hartl, J., Unger, M., & Schwarzenbacher, I. (2017). Higher education institutions and the knowledge triangle: Improving the interaction between education, research and innovation (IHS Sociological Series Working Paper No. 118). Institute for Advanced Studies.
- Leydesdorff, L. (2012). The triple helix, quadruple helix, …, and an N-tuple of helices: Explanatory models for analyzing the knowledge-based economy? Journal of the Knowledge Economy, 3(1), 25–35.
- OECD. (2015). Scoping paper for CSTP/TIP project on higher education institutions in the knowledge triangle. Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Raunio, M., Nordling, N., Kautonen, M., & Räsänen, P. (2018). Open innovation platforms as a knowledge triangle policy tool—Evidence from Finland. Foresight and STI Governance, 12(2), 62–76. https://doi.org/10.17323/2500-2597.2018.2.62.76

- Schneegans, S., Straza, T., & Lewis, J. (Eds.). (2021). UNESCO science report: The race against time for smarter development. UNESCO Publishing.
- Tarnawska, K., & Mavroeidis, V. (2015). Efficiency of the knowledge triangle policy in the EU member states: DEA approach. Triple Helix, 2. https://doi.org/10.1186/s40604-015-0028-z
- Vico, E. P., Schiller, D., Graversen, E. K., & Gokhberg, L. (2017). Knowledge triangle configurations at three Swedish universities. Foresight and STI Governance, 11(2), 68–82. https://doi.org/10.17323/2500-2597.2017.2.68.82
- OECD. (1996). The knowledge-based economy (OCDE/GD(96)102). Organisation for Economic Co-operation and Development.
- World Bank. (2007). Building knowledge economies: Advanced strategies for development. World Bank Institute.
- World Bank. (2021). Feasibility study to connect all African higher education institutions to high-speed Internet. World Bank.